Horizons of Islamic Civilization, Institute for Humanities and Cultural Studies (IHCS)
Biannual Journal, Vol. 23, No. 2, Autumn and Winter 2020-2021, 109-140
DOI: 10.30465/AFG.2021.5825

An Analysis of Reza Shah Pahlavi's Manner of Dealing with Endowments from the Qajar Dynasty

Shahnaz Shabanipur*

Abbas Ahmadvand, Sina Foruzesh*****

Abstract

The Qajars (1795-1925) should be considered among those rulers of Iran who, through the prevalence of a legislative and livelihood-oriented religiousness, constantly maintained the appearance of religion and paid attention to the prosperity of religious institutions such as endowment and the religious consumption of endowed resources. It was highly regarded by the governing body and the general public during the Qajar era, although the prevalence of endowment may be also affected by the variables of political disorders. As coming to power, Reza Shah sought to further weaken the institution of religion in the general sense and reduce the influence of the clergy in particular. The Pahlavi dynasty sought to dominate the financial resources of endowments as much as possible in order to increase its financial power and legitimacy, as well as to weaken the financial strength of the rival institution; i.e., the clergy. Using the historical contextual approach by relying on some surviving documents, the current study analyzes and categorizes Reza Shah's conducts in dominating endowments from the Qajar era. This study shows that Reza Shah's domination over the Qajar endowments was, in fact, part of his more general plan to overthrow the clergy and confront them with subjects of education and justice.

Keywords: Endowments, Qajar, Reza Shah, Modernization, Shiite Clergy.

* Ph.D. Student in History, Islamic Azad University, Science and Research Branch, Tehran, Iran, Shahnazshabanipour@gmail.com,

** Associate Professor, Department of History and Civilization, Shahid Beheshti University, Tehran, Iran (Corresponding Author), a_ahmadvand@sbu.ac.ir

*** Assistant Professor, Department of History, Islamic Azad University, Science and Research Branch, Tehran, Iran, s_forouzesh@srbiau.ac.ir

Received: 22/07/2020, Accepted: 13/11/2020

Copyright © 2010, IHCS (Institute for Humanities and Cultural Studies). This is an Open Access article. This work is licensed under the Creative Commons Attribution 4.0 International License. To view a copy of this license, visit http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ or send a letter to Creative Commons, PO Box 1866, Mountain View, CA 94042, USA.

آفاق الحضارة الإسلامية، أكاديمية العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية
مجلة علميّة نصف سنويّة (مقالة علميّة محكّمة)، السنة ٢٣، العدد ٢، خريف وشتاء ١٤٤٢ هـ.ق، ١٠٩-١٤٠

تحليل أساليب مواجهة رضاشاه بهلوي للأوقاف القاجارية

شهناز شعبانی‌پور*
عباس احمدوند**، **سینا فروزش*****

الملخص

يجب اعتبار السلاطين القاجاريين (١٣٠٤-١١٧٤ هـ.ش/ ١٩٢٥-١٧٩٥ م) من الحكام الإيرانين الذين عززوا انتشار التوظيف المصلحي للدين، محافظين باستمرار على ظاهر الدين ومهتمين بازدهار المؤسسات الدينية مثل الوقف والاستهلاك الديني لموارده. كان الوقف الذي تأثر انتشاره أيضاً بعامل الاضطرابات السياسية موضع تقدير كبير من قبل السلطاة الحاكمة وعامة الناس خلال العهد القاجاري. مع وصول رضاشاه إلى السلطة، سعى إلى إضعاف مؤسسة الدين بالمعنى العام وتقليل نفوذ رجال الدين بالمعنى الخاص، حيث حاولت الحكومة البهلوية السيطرة على الموارد المالية للأوقاف لزيادة قدرتها المالية وتعزيز شرعيتها، وبالتالي تقليل القدرة المالية للمؤسسة المنافسة المتمثلة في طبقة رجال الدين. تستعين الدراسة الحالية بالنهج السياقي التاريخي معتمدة على بعض

* طالبة دكتوراه في فرع التاريخ، جامعة آزاد الإسلامية، فرع العلوم والبحوث، طهران، إيران،
Shahnazshabanipour@gmail.com
** أستاذ مشارك فی قسم التاريخ والحضارة، جامعة شهيد بهشتي، طهران، إيران (الكاتب المسؤول)،
a_ahmadvand@sbu.ac.ir
*** أستاذ مساعد بقسم التاريخ، جامعة آزاد الإسلامية، فرع العلوم والبحوث، طهران، إيران،
s_forouzesh@srbiau.ac.ir
تاريخ الوصول: ١٣٩٩/٠٥/٠١، تاريخ القبول: ١٣٩٩/٠٨/٢٣

Copyright © 2018, IHCS (Institute for Humanities and Cultural Studies). This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International, which permits others to download this work, share it with others and Adapt the material for any purpose

الوثائق المتبقية لتحليل وتصنيف إجراءات رضاشاه الرامية إلى السيطرة على أوقاف العهد القاجاري. تظهر هذه الدراسة أن هيمنة رضاشاه على الأوقاف القاجارية هي في الواقع جزء من خطته الكبرى للإطاحة برجال الدين ومواصلة تحدياته الأخرى معهم في مجالات التعليم والعدالة.

الكلمات الرئيسة: الأوقاف، العهد القاجاري، رضاشاه، التحديث، رجال الدين الشيعة.

١. المقدمة

للوقف بصفته من الأعمال الإنسانية المفيدة تاريخ طويل في الحضارة الإنسانية. إذا قمنا بإلقاء نظرة سريعة على ماضي الثقافة والحضارات الإنسانية وحاضرها، فسوف نلاحظ الآثار المادية والمعنوي للوقف وبركاته. يتشابك تاريخ إيران وثقافتها مع الأوقاف والإحسان المرتبط به، حتى أن الظالمين والمغتصبين الذين كانوا هم أنفسهم خصوم الأوقاف، قاموا بتطوير شؤون الأوقاف أثناء سيطرتهم، وكلما كانوا يريدون السير في طريق الشعب والإنصاف ليتظاهروا أمام الناس في ذلك الوقت بحب الفضيلة، كانوا يقبلون على الوقف مخصصين جزءاً من ممتلكاتهم. اعتبر الشيخ جعفر كاشف الغطاء في عمله الشهير "كشف الغطاء" أن حقيقة الوقف هي الحبس، واعتبر أيضاً نية القرب شرطاً. كما رأى أن الوقف صدقة جارية يحبس فيها أصل المال ولا يسمح بالتنازل عنه (كاشف‌الغطاء، د.ت: ٣٦٤).

كان الإيرانيون من أوائل الشعوب التي أقامت صلة بين مؤسستي الحكم والدين ووضعت الأسس النظرية لهذه الصلة. خلال حكم الحكام الإيرانيين، تسلل رجال الدين تدريجياً إلى الحكومة. تمثلت المرحلة الأولى من هذا التأثير في الدخول إلى البيروقراطية. تمكن رجال الدين بالتدريج من تولي مناصب الوقف والوظائف القضائية، وبالتالي حصلوا على بعض الاستقلال المالي.

يتمثل أحد أسباب نفوذ رجال الدين الشيعة في العهد القاجاري في قوتهم الاقتصادية ومصادر دخلهم. كانت ممتلكات الوقف في ذلك العهد من المداخيل الرئيسية للعلماء الشيعة

(ملكم، ٢٠٠٤: ١/١٦٦)، لأن الأوقاف كانت في أيدي علماء الدين في كل فترة، وفي الفترة الصفوية فقط كان هناك منصب يجمع بين السلطة الدينية والسياسية يسمى الصدر، وكان صاحب هذا المنصب يشرف على الأوقاف. في وقت لاحق من العهد القاجاري، نشأ خلاف بين المجتهد والحكومة التي كانت تشرف مرة أخرى على الفقهاء الذين كانت علاقاتهم مع الحكومة جيدة. مع إلغاء إشراف العلماء والمجتهدين الذين كان من المفترض أن يعملوا في إطار نظام الحكومة، تم فرض صعوبات في الحفاظ على الأوقاف بعد وفاتهم (مطبعه‌چي اصفهاني، ٢٠١٣: ١٦٧).

وبما أن سلاطين قاجار كانوا يدعون التشيع وأداء الواجبات والامتناع عن المحظورات، فقد كانت لهم صدقات وأوقاف علنية لينالوا الهيبة والاحترام والقبول بين الناس. ومن الأمثلة على ذلك طلب يحيى دولت أبادي إنشاء مدرسة السادات (١٣١٦ ق) التي قدم فيها مظفر الدين شاه تبرعاته الوقفية (دولت أبادي، ١٩٥٧م: ١/٢٤٥) وبناء مدرسة الشيخ عبد الحسين عام ١٢٧٦ش. كان الشيخ عبد الحسين أحد علماء طهران في أواخر القرن الثالث عشر عندما عينه ميرزا تقي خان أمير كبير موكلاً ومتولياً له عام ١٢٧٦ش لينفق ثلث ممتلكاته، وهي ثلاثة عشر محلاً تجارياً في سوق العاصمة، لبناء مسجد ومدرسة في نهاية السوق (مؤسسة الأوقاف والشؤون الخيرية، مكتب وثائق الأوقاف، وثيقة رقم ٦٦٤). ويعتبر تعميم الوقف من الأمور التي زادت منه في العهد القاجاري (رنه دالماني، ١٣٣٥: ١٧-٢٨).

أدت الزيادة الطفيفة في عدد رجال الدين في هذه الفترة ووصولهم إلى جميع المدن ومعظم القرى وتوليهم الوقف والصدقة إلى تطور علوم الوقف في تلك الفترة، حيث تم تعيين رجل دين كبير واحد على الأقل كمجمع تقليد في كل مدينة كبيرة أو صغيرة، وبالإضافة إلى كونه مدرسًا ومربيًا ومعلماً للطلاب، فقد كان يقوم أيضًا بتسجيل الأوقاف والممتلكات (مطبعه‌چي اصفهاني، ٢٠١٣: ١٦٧).

خلال العهد القاجاري ولأسباب مختلفة، مثل الحداثة وضرورة تحديث النظام الإداري والقضائي والتعليمي، شهد تفاعل المؤسسة الدينية مع الحكومة في مختلف المجالات، بما في ذلك العلاقات المالية، العديد من التقلبات. من ناحية، احتاج سلاطين قاجار إلى دعم

علماء الدين كعامل شرعي بسبب مكانتهم بين جماهير الشعب، وبالتالي كان عليهم الحفاظ على علاقاتهم مع علماء الدين وتعزيزها ودعمهم مالياً. من ناحية أخرى، فإن الحاجة إلى تحديث النظام الإداري والقضائي والتعليمي والتعامل مع الأزمة الاقتصادية أجبرتهم على اتخاذ إجراءات تشكل تهديداً خطيراً للموارد المالية والاقتصادية لعلماء الدين. إن الحكم المطلق للأصوليين في المراكز العلمية الشيعية في تلك الفترة، والذين كانوا على عكس الإخباريين، يعتبرون أن تلقي الأموال الشرعية في عصر الغيبة، بما في ذلك الخمس، وكذلك ظهور مفهوم المجتهد الأعلم (مرجع التقليد)، كانت من بين العوامل التي مكنت علماء الدين من إعادة تنظيم هياكلهم الاقتصادية والاجتماعية واكتساب موارد مالية مستدامة إلى حد ما. كانت أهم المصادر المالية للعلماء الشيعة في العهد القاجاري هي الأموال الشرعية، والدخل الناتج من الأوقاف، والدخل الناتج من إنشاء المراكز التعليمية والمحاكم الدينية، وأحياناً مساعدات التجار والأسواق.

نتيجة لإجراءات التحديث التي قام بها رضاشاه في مجال القضاء والتعليم وما إلى ذلك، حُرم علماء الدين تدريجياً من مصدر دخلهم. في ذلك الوقت فقد العلماء معظم مواردهم المالية. وجه رضاشاه الضربة الأولى لسلطتهم المالية بتخليص الأوقاف من سيطرة رجال الدين، كما شجع الناس على عدم دفع أموال الشريعة من خلال جمع أموال الضرائب وذكرهم أنهم مسؤولون فقط أمام الحكومة التي ترضيهم. بالتزامن مع سقوط رضاشاه ووصول محمدرضا شاه إلى السلطة، كان الوضع في البلاد متوتراً للغاية. لم يكن رجال الدين استثناءً لمؤسسات المجتمع الأخرى خلال هذه الفترة. بعد وصوله إلى السلطة، اتخذ محمدرضا شاه سياسة التسامح مع جميع المؤسسات وكذلك رجال الدين.

بعد انقلاب ١٩ أغسطس ١٩٥٣م، تحققت الهيمنة السياسية والعسكرية لمخططي الانقلاب وعملائهم الداخليين على إيران بمساعدة الولايات المتحدة وبريطانيا وفقدت البلاد استقلالها وحرياتها الفردية. نُفِّذت الإصلاحات ضمن إطار سياسي مفتوح، وإصلاح زراعي، وقانون الجمعيات الإقليمية والثورة البيضاء في أبعاد مختلفة. أدى الإصلاح الزراعي إلى استيلاء الحكومية البهلوية الثانية على الأراضي. أدى تطبيق قانون الإصلاح الزراعي إلى تغيير المؤسسة

الوقفية كثيراً وتغيير مواردها من أراضٍ صالحة للزراعة إلى أراضٍ بسيطة وحمامات ومنازل .. إلخ. قبل إصلاح الأراضي، كان عدد ملاك الأراضي صغيرًا جدًا، وبالتالي كان يجب أن يكون عدد الواقفين صغيرًا؛ لكن بعد الإصلاحات ومع امتلاك كافة الفلاحين للأراضي، كان يجب أن يزداد عدد الواقفين؛ لكن صغار ملاك الأراضي لم يتمكنوا من تقديم الأوقاف، لذلك لم تكن الزيادة في أوقاف الأراضي الصالحة للزراعة (بسبب عدم كفاية الأراضي المخصصة للزراعة) ولكن في الحدائق والحمامات والمنازل والمتاجر والأراضي العادية وما إلى ذلك.

يمكن القول إنه في العهد البهلوي، بلغت القوة المالية للحكومة والنظام الملكي ذروتها، ولكنها أصبحت أكثر هشاشة مع توسعها، ومن ناحية أخرى، أصبحت القوة المالية للعلماء مخفية وسرية أكثر فأكثر.

يتمثل الموضوع الرئيسي للدراسة الحالية في دراسة التغييرات التي حدثت في وضع الأوقاف في عهد رضاشاه وفقًا لعملية التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت مع مرور الوقت في المجتمع. من ناحية أخرى، كانت هناك قضية معاداة الإسلام من قبل الحكومة، خاصة في العهد البهلوي الأول. في ذلك الوقت، غيّر رضاشاه، بحجة الحداثة وتقليص القوة الاقتصادية للمؤسسات الدينية، مقدار الأوقاف ووظائف مؤسسة الوقف من خلال تولي إدارة الأوقاف. مع تشكيل حكومة بهلوي وموقف حكام هذه السلالة من الدين وفكرة تحقيق الحضارة الأوروبية (شبه الحداثة) ورفع شعار أن الدين يعيق التقدم، تم اتخاذ تدابير للحد من سلطة رجال الدين الذين سيطروا على معظم الأوقاف وأصدت بعض القوانين، ولم تكن النتيجة سوى الإضرار بالأوقاف كأحد مصادر دخل رجال الدين. ما هو تأثير سياسات الحكومة في معارضة الدين على ظاهرة الوقف التي هي سمة من سمات المجتمع الإسلامي؟ حسب خلفيتها في الفترات السابقة (القاجار.. إلخ)، ما هو الوضع العام للأوقاف في العهد البهلوي؟ ما هو تأثير إجراءات رضاشاه على الأوقاف؟

إن أي بحث عن سنة الوقف، وخاصة "أساليب مواجهة رضاشاه بهلوي للأوقاف"، مهم وضروري من عدة نواحٍ: أولاً، يمكن دراسة السياسات التي اعتمدها رضاشاه بهلوي تجاه أوقاف العهد القاجاري وتقييمها بشكل مختلف؛ ثانيًا، من خلال تحديد هذه الأساليب

وتأثيرها المباشر على عملية الوقف، تم الحصول على إجابات جديدة ومبتكرة لم يتم ذكرها من قبل؛ ثالثًا، منذ حكومات إيران القديمة حتى الآن، مرة سنّة الوقف عبر العديد من التقلبات، ومن الأهمية بمكان معالجتها وتقييمها.

تم تأليف الدراسة الحالية باستخدام النهج الوثائقي والدراسة المكتبية. المنهج المستخدم في هذا البحث في المرحلة الأولى هو استخراج المحتوى من الوثائق وخطابات الأوقاف، وفي المرحلة الثانية استخراج المحتوى من صحف هذه الفترة، وفي المرحلة الثالثة، تمت الاستعانة بالمصادر والمراجع ذات الصلة، وبعد التحليل، تم تأليف النص الأصلي. يعتمد منهج البحث على أهداف البحث وأسئلته ونطاقه وطبيعة موضوع البحث وإمكانيات تنفيذه. بالإضافة إلى ذلك، من أجل الإجابة على أسئلة البحث وتحقيق الأهداف المنشودة، استخدم الباحث نهج تحليل المحتوى وقام بتفسير البيانات ذات الصلة نوعياً.

١.١ خلفية البحث

يعتبر الوقف من أكثر الأعمال الصالحة شيوعًا واستمرارية والتي تم النظر إليها بطرق مختلفة بما يتناسب مع العادات والتقاليد في المجتمعات والأمم المختلفة؛ ولطالما تم النظر بجدية في هذه القضية بين المتولين والأثرياء منذ قديم الأيام؛ وازدهرت بين المسلمين خاصة والذين يؤمنون بالمبادئ الدينية (پويا، ١٣٨٩: ١٦).

يشكل الوقف في الإسلام قضية مهمة ويتميز بسمات فريدة. إن شرح مؤسسة الوقف كشخصية اعتبارية هو أحد مبادرات الفقهاء المسلمين (رياحی‌سامانی، ١٣٧٨: ٤٧).

أما بخصوص سنة الوقف فقد تم تأليف العديد من الأبحاث والمقالات والكتب، من أهمها كتاب *الوقف وتطور التشريع في الأوقاف*، للكاتب نادر رياحي ساماني (١٩٩٩م) والذي أشار فيه المؤلف إلى تاريخ الوقف في إيران، وشرح القواعد الفقهية والقانونية للوقف وما إلى ذلك، وكذلك كتاب *تطوير وتحديث إيران في فترة رضاشاه* لمحمدرضا خليلي‌خو (١٩٩٤م)، والذي يشير إلى أساليب رضاشاه للحد من سلطة رجال الدين من خلال السيطرة على الأوقاف وتحديث نظم البلاد. كما ألقى مصطفى سليمي‌فر (١٩٩١م) في كتابه *نظرة على*

الوقف وآثاره الاجتماعية والاقتصادية، وقام بدراسة الأوقاف وتناول نتائجها الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك، هناك مقالات "نوايا ونفقات أوقاف مشهد في العهدين البهلوي الأول والثاني بالاعتماد على خطابات الوقف الصادرة عن ديوان وقف محافظة خراسان الرضوية والعتبة الرضوية المقدسة" بقلم أسدالله نيك‌مهر (٢٠١٣م)؛ وكذلك "الوقف في فكر وأعمال الإمام الخميني"، مجلة *وقف ميراث جاويدان*، تأليف حسن بويا (٢٠١٠م). وكذلك "سقاخانه طهران القديمة" لرحمن أحمد مالكي (١٩٩٨م) ومقالة "الوقف القديم والوقف الجديد" بقلم يوسف علوي (٢٠١١م)؛ هي من الأعمال الأخرى التي تمت كتابتها في هذا المجال.

على الرغم من تأليف العديد من الكتب والمقالات حول الوقف، إلا أنه لم يتم إجراء أي بحث مستقل حول أساليب مواجهة رضاشاه بهلوي للأوقاف في عهد قاجار. وبالنظر إلى أهمية هذا الموضوع في تاريخ إيران المعاصر، فإننا نلاحظ وجود فجوة في مصادر المعلومات وغيرها في هذا المجال والعديد من الغموض والقضايا التي أثيرت في هذا الصدد، لذلك كان من الضروري تأليف بحث حول هذا الموضوع لتقديم دراسة أكثر تفصيلاً في البحوث التاريخية.

٢. مكانة الوقف وتطوره حتى العهد القاجاري

يعتبر الوقف أحد التقاليد الاقتصادية والاجتماعية الهامة للإسلام. على الرغم من أن ظاهرة الوقف كانت موجودة في معظم المجتمعات البشرية، بما في ذلك بطريقة ما في إيران القديمة، إلا أن التركيز الخاص للإسلام في هذا الصدد أدى إلى انتشار هذه الظاهرة على نطاق واسع في العالم الإسلامي. يتمثل أحد المجالات النشطة للوقف في التاريخ الإيراني ما بعد الإسلام، والذي كان له وظائف دينية وثقافية واجتماعية متنوعة. وشهدت عملية الوقف في السلالات الحاكمة الإيرانية ما بعد الإسلام تقلبات كبيرة حتى العهد البهلوي (نيك‌مهر، ١٣٩٢: ١١٠).

كان هناك العديد من الموقوفات في إيران في عصور مختلفة حيث ارتبطت هذه الثروة بالثقافة والدين والسياسة والوضع الاجتماعي والاقتصادي. كان من الواجب صيانة الممتلكات الموقوفة جيدًا والاستفادة منها من قبل المتولي المعين من قبل الواقف. بدأ تطور

الأوقاف منذ العهد الصفوي (راوندي، ١٣٥٩: ٤/٨٧٤). خلال العهد الصفوي، عندما كان رجال البلاط والعلماء ذوو الوظائف والفئات الثرية في المجتمع، مثل التجار، يتبرعون بممتلكاتهم، ازدادت الأوقاف والمؤسسات الخيرية بين الناس. في الواقع، كانت أراضي الوقف في هذه الفترة تتزايد دائمًا، وذلك بسبب ارتباط المعتقدات والاضطرابات السياسية وخطر المصادرة من قبل الحكام، ودائمًا ما كان المؤمنون والأثرياء يقومون بوقف الممتلكات للمساجد والمدارس والجمعيات الخيرية مقابل الثواب الأخروي حتى يتم استخدام دخلها للأعمال الخيرية (رنه دالماني، ١٣٣٥: ١٧-٢٨).

في فترة نادر شاه، وعلى عكس الفترة السابقة، كانت الأوقاف محدودة، حتى أنه في السنوات الأخيرة من حكم نادر شاه، تمت مصادرة جميع الأوقاف بمرسوم لتغطية النفقات العسكرية وأصبحت ملكية خالصة. وبما أن نادر شاه لم يكن على علاقة جيدة برجال الدين الشيعة، فقد صادر معظم الأوقاف التي تبلغ قيمتها مليون تومان لإضعافهم، لأنه كان يعتقد أنهم لا يتخذون أية خطوات إيجابية ومفيدة للمجتمع وليس لديهم ما يفعلونه سوى الصلاة (راوندي، ١٣٥٩: ٨٥٦).

على الرغم من مصادرة العديد من الممتلكات في زمن نادر شاه، ولكن بعد نهاية العهد النادري وانتهاء عهد الفتور واستقرار حكومة قاجار، تجددت التقاليد القديمة. بما أن سلاطين قاجار كانوا يدعون التشيع وأداء الواجبات والامتناع عن المحظورات، فقد كانت لهم صدقات وأوقاف علنية لينالوا الهيبة والاحترام والقبول بين الناس.

كان وقف قائم مقامي من الأوقاف الكبيرة التي كان نتاجها ألفي تومان في السنة وكان يتم إرسال هذا الدخل إلى العتبات المقدسة وعدة آلاف من التومانات لاستخدامات أخرى. كان هذا الوقف مع صندوق يحتوي على التربة الحسينية المباركة لحضرة السيد السجاد وكان هذا الصندوق مزينًا بالمجوهرات وكان في يد قائم مقاوم ومن بعده في يد أولاده الذين كانوا على علم بهذا الوقف العظيم (ناظم‌الاسلام كرمانى، ١٣٦١: ٦٣٧). ومن أوقاف السلاطين القاجاريين نذكر مسجد شاه وموقوفة فتح علي شاه (المكتبة والمتحف ومركز وثائق مجلس الشورى الإسلامي رقم الوثيقة: ١٢٠٣٣) و (المكتبة والمتحف وثائق مجلس الشورى

الإسلامي رقم الوثيقة: ١٦٧٢١). ومن الأمثلة على ذلك طلب يحيى دولت أبادي إنشاء مدرسة السادات (١٣١٦ ق) التي قدم فيها مظفر الدين شاه تبرعاته الوقفية (دولت أبادي، ١٩٥٧م: ١/٢٤٥). قام رجال البلاط، مثل فتح علي شاه أكبر ميرزا صارم الدولة، بتولي شؤون الوقف بوقف أرض كبيرة في أصفهان والعديد من الأوقاف الواقعة في ساحة نقش جهان (ساكما، وثيقة رقم ٢٩٧/٢١٦٧٥).

أدى تطور المؤسسة الدينية وازدياد النفوذ الاجتماعي لرجال الدين في العهد القاجاري إلى تأثير كل منهم على زيادة الأوقاف من جهة وتقليل نفعها من جهة أخرى. لهذا السبب، فإن الممتلكات التي تم وقفها بطرق مختلفة وإنفاق دخلها على المساجد ومساعدة رجال الدين، كانت تتزايد عامًا بعد عام (اورسل، ١٣٨٢: ٣١١). وبطبيعة الحال، مع زيادة الأوقاف، ازداد كذلك نفوذ رجال الدين بسبب إشرافهم عليها، مما عزز قوتهم الاقتصادية، ومنحهم أيضًا النفوذ السياسي والاجتماعي (لمبتون، ١٣٧٥: ١٠٠). كانت ممتلكات الوقف في العهد القاجاري من المداخيل الرئيسية لعلماء الشيعة في تلك الفترة (ملكم، ١٣٨٣: ١/١٦٦).

واصلت حكومة قاجار طريق الحكومة الصفوية وأظهرت نفسها على أنها داعمة للمذهب الشيعي. كان اختيار المذهب الشيعي أحد عوامل إحياء الوقف بدعم من رجال الدين الشيعة. تشير الوثائق الموجودة إلى استئناف الأوقاف لأسباب دينية، خاصة مع انتشار الفكر الشيعي. تتلخص أهم مصاريف الوقف في قطاع الرعاية الاجتماعية في المجتمع، والذي ينقسم إلى قسمين: الإنشاءات والصحة. تتمثل المصاريف الإنشائية في أمور مثل إنشاء وإصلاح مستودعات المياه (ساكما، وثيقة رقم ٢٩٦/٢٦١٥٢)، قنوات المياه (وثائق وزارة الخارجية، الكرتونة رقم ٢٢- مغلف ٧، ص ٣٢)، السقاخانه (أحمدي ملكي، ١٩٩٨: ٨٤-٨٥) وفي التربية الدينية (رضائي، ١٣٩٠: ٢٩٧). خصص حجم كبير من الأوقاف لبناء المساجد أو مصاريف إضافية مثل المراسم الدينية لسيد الشهداء (ساكما، وثيقة رقم ٢٩٣/١٩٧٣٤) في المساجد.

منذ العصور القديمة، كانت الأوقاف أحد أهم مصادر دخل المؤسسة الدينية. حاولت الحكومات في ذلك الوقت تولي إدارة شؤون الأوقاف. وصف العقيد كاساكوفسكي، الذي

أصبح رئيس فرقة القوزاق الإيرانية في عهد مظفر الدين شاه، في مذكراته الاضطرابات في أوقاف عهد قاجار وتحدث عن وقف إمام الجمعة وصهر ناصر الدين شاه ومدير الأوقاف في طهران، مما أدى إلى ثورة طلبة العلوم الدينية ضده. في عهد ناصر الدين شاه، كانت إدارة شؤون الأوقاف في طهران تحت وصاية الحاج الملا علي كني، المجتهد الأعلم للمدينة. عند وفاته، عين ناصر الدين شاه إمام جمعة طهران متولياً لأوقاف تلك المدينة. في ذلك الوقت، وكما هو الحال اليوم، كانت مصاريف المدارس الدينية تمول من الأوقاف، وبتولية إمام الجمعة فقد خصص مبلغًا ضئيلًا جدًا من دخل الأوقاف للطلاب والفقراء، وكان معظمه والبالغ **٢٤٠٠٠** تومان، يستخدم لأغراض شخصية. تسببت هذه المشكلة في احتجاج الطلاب واعتراضهم (كاساكوفسكي، ١٣٤٤: ١٣١-١٣٢). أصدر مير حسين خان سپهسالار مرسوماً لتحسين وضع الأوقاف. كما شرح الاستيلاء على الأوقاف ومداخيلها بواسطة المتولين.

وأشار إلى ذلك قائلاً:

«حتى الآن، كانت ضرائب الأوقاف صغيرة ولا يمكن مقارنتها بضريبة أملاك الأسياد»

وكتب قائلاً:

«يبدو أن هذا التقييد ضروري لتطوير الأوقاف، ولكن الآن وبعد أن اعتبر متولو الممتلكات الوقف أنها حلال ولم يتحدثوا بشكل واضح عن اختلاف عملها واعتبروا أنها ملك لهم، فلماذا هذا التحيز والتقيد؟»

حاول سپهسالار إلى التشدد في مجال الأوقاف وزيادة ضريبتها (آدميت، ١٣٥١: ١٨٧-١٨٩).

عام **١٢٩٩** ق / **١٨٨٢** م، وفي مراجعة تقسيم أهمال الوزارات من قبل ناصر الدين شاه، كانت وزارة الأوقاف واحدة من هذه التغييرات. كانت وزارة الأوقاف والبريد إحدى الوزارات الثلاث عشرة التي كان وزيرها مسؤولاً أيضًا عن الإدارة الداخلية لمجلس الوزراء. بشكل عام، كان وضع الأوقاف في البلاد حتى فترة مظفر الدين شاه والثورة الدستورية كما كان من قبل، وحتى بعد الثورة الدستورية، فقد نشأت تغييرات في العديد من الأمور، بما في ذلك النظام الإداري للبلاد. بعد الثورة الدستورية، كان من بين أهداف بعض المفكرين المستنيرين تولي

شؤون الوقف، وفي هذا الصدد، تم إنشاء دائرة التربية والتعليم وأصبحت مسؤولة عن إدارة الممتلكات الوقفية والإشراف على إيراداتها ونفقاتها (لمبتون، ١٣٤٥: ٤١٣). ومع ذلك، خلال هذه الفترة، لم يتمكنوا أو لم يجرؤوا على التدخل أكثر في إدارة شؤون الوقف (نفيسي، ١٣٧١: ٨٥). وافق مجلس البرلمان عام ١٣٢٨ ق / ١٩٠١ م على القانون الإداري لوزارة التربية والتعليم، وأقر بعض القضايا المتعلقة بالواجبات الإدارية وتحصيل الأوقاف والإشراف عليها، كما تمت الموافقة على قانون وزارة الأوقاف والتعليم والصناعات الدقيقة والذي شكل الركيزة الأولى للوقف (حلاج، ١٣٣٥: ١٤٤) وبعد ذلك تم إنشاء ديوان الأوقاف في بعض أنحاء البلاد (ساكما، رقم الوثيقة ٢٩١٠٠٥٦٧).

٣. تأثير إجراءات رضاشاه على الموقوفات

عندما تولى رضاشاه السلطة، قام بتنفيذ إجراءات وإصلاحات أدت إلى تعزيز سريع للسلطة. من ناحية، ومن أجل مركزة جميع المؤسسات الاجتماعية تحت إشراف الحكومة، ومن ناحية أخرى، للضغط على رجال الدين وأيضًا لتوفير التمويل لبناء مدارس جديدة، فقد تدخل في شؤون الوقف. في العهد القاجاري، وعلى الرغم من كون الحكومة القاجارية مطلقة وسلطوية نظريًا، لكن لم تكن هناك شبكة إدارية فعالة ومركزية وواسعة النطاق.

منذ عام ١٩٢٥م، وبعد انتقال النظام الملكي من القاجاريين إلى رضا بهلوي، فقد أحدثت أفعاله التي تأثرت بسياسته العلمانية ومركزية جميع المؤسسات السياسية والاجتماعية تحت سيطرة الحكومة وإشرافها، تغييرات في إدارة الأوقاف. مع وصول رضاشاه إلى السلطة، تم وضع عملية التحديث على جدول الأعمال في جميع أركان وأبعاد الحكومة. بعد حصوله على السلطة، بذل رضاشاه جهودًا كبيرة للقضاء على الدين وتضعيف الدور الأساسي لرجال الدين في مختلف قطاعات المجتمع. ومن أهم هذه الجهود حرمان رجال الدين من استقلالهم المالي بأخذ مصادر دخلهم، بما في ذلك الأوقاف. في هذا الصدد، ومن أجل تحديث البلاد، مارس رضاشاه رقابة صارمة على جميع فروع الحكومة، ولم تكن الأوقاف استثناءً من هذه القاعدة. نظرًا لأن الأوقاف كانت أحد مصادر القوة المالية واستقلال رجال الدين، فقد اقترح

رضاشاه برامج وقوانين لحرمانهم من هذا الاستقلال المالي وقطع دخلهم وبالتالي تقليل سلطتهم ونفوذهم، من أجل التدخل والسيطرة على الحكومة في إدارة الأوقاف.

شهدت الفترة البهلوية الأولى تدخل رضاشاه في مختلف الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الدينية مع إنشاء مختلف الإدارات والوزارات، وتم تسجيل العديد من الممتلكات الممنوحة بأمر من رضاشاه باسم الأسرة البهلوية ورجال البلاط. ونتيجة لذلك، أخفى كثير من الناس العديد من الأوقاف خوفًا من فقدان ممتلكاتهم، والتي اختفت في نهاية المطاف ونُسيت. وقد قلل هذا من ثقة الناس في الوقف ومقدار أموال الوقف. حتى مع صدور قانون الأوقاف عام ١٩٣٤م، فقد منح الحكومة سلطة واسعة في اتخاذ القرار فيما يتعلق بالتدخل في إدارة الأوقاف والسيطرة عليها. في عام ١٩٤١م صدر قانون بيع الممتلكات الزراعية والأوقاف في مجلس البرلمان، وأطلق يد الحكومة في هذا المجال.

وبحسب المصادر، فقد كان هدف رضاشاه من هذه الإجراءات هو خلق مجتمع شبه غربي، أو بعبارة أخرى، تحويل إلى السياسة العلمانية بعيدًا عن المؤامرات الأجنبية والتمرد القبلي، وإنشاء المؤسسات التعليمية الغربية، والهيكل الاقتصادي الجديد، وشبكات المواصلات والبنوك والمتاجر كبيرة (آبراهاميان، ١٣٨٣: ١٧٤). من بين هذه الإجراءات، سوف ندرس الحالات التي كانت ذات تأثير على وضع الأوقاف في تلك الفترة:

١) تم شرح تقنين الأوقاف في قسم القوانين والأنظمة.

٢) إنشاء هيئة تسجيل الوثائق: كانت من الوظائف المربحة للعلماء ورجال الدين. عندما سلم رضاشاه مهمة تجديد وزارة العدل إلى علي أكبر داور الخبير حقوقي وخريج سويسرا، قام بتجديد هذه الوزارة والنظام القانوني الإيراني، وأخذ هذه الوظيفة من العلماء وأعطاها لمحامين علمانيين (آبراهاميان، ١٣٨٣: ١٧٥) وألغي قانون تسجيل الأماكن المقدسة الذي تمت المصادقة عليه عام ١٩٣٠م وأجري هذا القانون في مارس ١٩٣٢م (مجموعة القوانين والموافقات من الفترة التشريعية الثامنة د.ت: ٣١١-٩٠) ومع ظهوره قام الكثير من الناس بحجة الحيلولة دون زوال الأوقاف، وفي الواقع، تحقيق الربح، بتسجيل العقارات الموقوفة باسمهم، وكانوا يقومون بأداء واجبات الوقف لمدة عام أو عامين، ثم يجعلونه لاحقًا جزءًا من ممتلكاتهم الشخصية.

٣) تنفيذ قانون التجنيد وإرسال طلبة العلوم الدينية إلى الخدمة العسكرية: وفقًا لهذا القانون، يُلزم جميع الرجال الإيرانيين كمواطنين بقضاء بعض الوقت من حياتهم في سياقات خاصة، مع تدريب جديد. على الرغم من أنه تم التعامل مع هذا القانون في البداية وكانت هناك انتفاضات في هذا المجال، إلا أنه تم تطبيقه أخيرًا كقانون رسمي للبلاد (خليلی‌خو، ١٣٧٣: ١٣٩). أدى إقرار هذا القانون وتنفيذه إلى إفراغ مدارس العلوم الدينية والمساجد من الطلاب خلال سنتي خدمتهم العسكرية، ولم يتم تنفيذ ذلك الجزء من خطابات الوقف الذي كان مخصصًا للطلاب خلال هذه الفترة.

٤) إنشاء شبكات المواصلات: كان إنشاء شبكات المواصلات في هذه الفترة من الأمور التي أثرت بطريقة ما على الأوقاف. مع وصول رضاشاه إلى السلطة، حدثت العديد من التغييرات في معظم مدن إيران، بحيث حدثت تغييرات واسعة النطاق في المدن الكبرى في البلاد وأثرت على هيكل المدينة. تم إنشاء شوارع وطرق وساحات جديدة من أجل إقامة شبكة مواصلات شاملة (شفقي، ١٣٨١: ٣٢٧) رغم أن البلدية كانت ملزمة، وفقًا للوائح البلدية، بتعويض الملاك والحصول على موافقتهم (ساكما، وثيقة رقم ٢٩١٠٠٣٢١٤) وفي هذه الحالة يمكن الرجوع إلى مسجد ايلچي؛ ولأن حصيلة وقف مسجد ايلچي لم تُدفع بالكامل لهذا المبنى، فقد دفع مبلغ ١٩٤.٦٠٠ ريال كتعويض لإدارة الأوقاف (ساكما، وثيقة غير مرقمة)، لكنه رفض في بعض الحالات التعاون مع ديوان الوقف؛ على سبيل المثال، في عام ١٩٣٦م، وبسبب إنشاء شوارع جديدة، تعرضت بعض الأوقاف التي استولت عليها إدارة الأوقاف للتلف والضرر، لكن البلدية رفضت دفع التعويضات، وفي ذلك الوقت طلبت إدارة الأوقاف من وزارة الداخلية البت في هذا الأمر (ساكما، وثيقة غير مُرقَّمة).

٥) إنشاء مدارس جديدة على الطراز الغربي: أدت إجراءات رضاشاه، من خلال إنشاء وتنفيذ نظام التعليم الإلزامي والتعليم العام، وكذلك إنشاء مرافق ومؤسسات تعليمية واسعة النطاق، إلى زيادة عدد الخريجين بشكل كبير. تم إنشاء مدارس ثانوية للبنات والبنين حيث كانت جميع تكاليف إنشاء الأبنية المذكورة من الدخل الوقفي (حولية وزارة التربية والتعليم، ١٣١٣-١٣١٤: ٦٠). بما فيها:

– مدرسة ابتدائية للبنات تسمى أدب في ساري تأسست عام ١٩٢٨م (حولية وزارة التربية والتعليم، ١٣١٣–١٣١٤: ٦٠–٦١).

– مدرسة دانش الابتدائية للبنين. مدرسة سروري الابتدائية في آمل، تأسست عام ١٩٢٩م و ١٩٣٠م (حولية وزارة التربية والتعليم، ١٣١٣–١٣١٤: ٦٠–٦١).

– مدرسة جهرم الحكومية للبنات التي تأسست عام ١٩٢٨م (اخبار ترقى نسوان، ١٣٠٥: ٥٣).

أما بالنسبة لانخفاض حجم الأوقاف في الفترة البهلوية مقارنة بالفترة السابقة، فتجدر الإشارة أولاً إلى أن الحكم القاجاري استمر أكثر من ١٣٠ عامًا بينما استمر الحكم البهلوي ٥٠ عامًا. ثانياً، التزام الحكومة بتوفير الخدمات العامة والتوظيف، وعدم وجود قانون احترام الحقوق الفردية في الدستور، (شجيعي، ١٣٧٢: ٥٧–٥٨) وسوء استخدام الممتلكات الموقوفة بسبب سوء إدارة حكومة بهلوي والتظاهرات العلمانية البهلوية مما دفع الناس إلى إظهار قدر أقل من الإخلاص؛ ومع ذلك، من الناحية الاقتصادية، كان الوضع المالي للشعب أفضل من العهد القاجاري (ازغندى، ١٣٨٢: ٣٣٩–٣٤٢). وعلى الرغم من ندرة ممارسة فعاليات الوقف في هذه الفترة، إلا أن أعمال خيرية أخرى، سواء على شكل مؤسسات ومراكز خيرية أو في شكل أوقاف وغيرها، كانت تمارس في المجتمع.

٤. الطرق المتخذة في مجال الأوقاف في عهد رضاشاه (١٩٤١–١٩٢٥م)

بسبب سياسات رضاشاه، خضعت المؤسسة الوقفية بلا شك لتغييرات وتحولات، فوفقًا للقوانين، سعى رضاشاه إلى زيادة سيطرة الحكومة على الأوقاف. وفي هذا الصدد، قامت إدارة الأوقاف، وفقًا للقوانين والأوامر الصادرة عن وزارة التربية والتعليم والأوقاف، بضبط ومراقبة الأوقاف والإشراف عليها وفحص أوقاف العقارات والأراضي، واتخذت الحكومة الطرق المذكورة أدناه بالتعاون مع دائرة التربية والتعليم لتولي إدارة بعض أراضي الوقف وممتلكاته وإخراجها من أيدي رجال الدين والتقليل من نفوذ رجال الدين والمتولين التقليديين لمؤسسة الأوقاف، واستولى على حصة أكبر لنفسه ومن حوله. قللت هذه العوامل من الوظيفة الدينية للوقف وزادت من

وظائفه الاجتماعية وفقًا لإرادة الحكام البهلويين. من المهم توضيح أثر هذه التغييرات والتطورات على مؤسسة الوقف أو توسيع أو تقليص الأوقاف ووظائفها؛ لذلك نورد في هذا القسم بإيجاز الأساليب التي اعتمدها رضاشاه في مجال الأوقاف:

١.٤ القرارات الحكومية والإشراف على الأوقاف

منذ عام ١٣٠٤ م / ١٩٢٥ م، وبعد تغيير النظام الملكي من القاجاري إلى البهلوي وبداية عهد رضاشاه، خضعت أفعاله، التي تأثرت بسياسته العلمانية ومركزة جميع المؤسسات السياسية والاجتماعية الخاضعة لسيطرة الحكومة وإشرافها، لتغييرات في إدارة شؤون الأوقاف.

أثناء زيارته لخراسان عام ١٩٢٥م، أمر رضاشاه بإعداد اللوائح الخاصة بإدارة أوقاف العتبة الرضوية المقدسة – وهي أكبر موقوفة في إيران – وبعد إعدادها والموافقة عليها ومع الصلاحيات الممنوحة لنائب متولي العتبة الرضوية المقدسة أصبحت شؤون العتبة الرضوية المقدسة إدارية (مستوفى، ١٣٢٤: ٢/٥١٢). في آذار / مارس ١٩٣١، أقر المجلس البرلماني القانون الأساسي لتسجيل الوثائق، وفي المادتين ١٤ و ١٨ من الفصل الثالث من هذا القانون تم تحديد قواعد خاصة بتسجيل الأوقاف. في بداية عام ١٩٣٢م، أقر مجلس البرلمان الثامن قانوناً بعنوان مطالبة الأفراد وإدارة الوقف (مجموعة قوانين وأنظمة الأوقاف، ١٣٤٣: ٢٣). في عام ١٩٣٣، أعدت وزارة التعليم والأوقاف، بناء على توصية من وزير البلاط تيمورتاش، خطة للاستيلاء على الأوقاف مجهولة التولية والتدخل بشكل نهائي في إدارة شؤونها – وهي الأوقاف التي لا يعلم متوليها – (مجموعة قوانين وأنظمة الأوقاف، ١٣٤٣: ٤) والموقوفات مجهولة المصرف والموقوفات البرية المطلقة – وهي الموقوفات التي تنفق حسب رأي المتولي – لكن رضاشاه لم يوافق على هذه الخطة، وطلب من وزير التربية والأوقاف بالوكالة، علي أصغر حكمت، سحب مشروع القانون من مجلس البرلمان وإعداد خطة جديدة تصب في مصلحة البلاد؛ لذلك، تم إعداد مشروع قانون جديد كان أقرب إلى الاعتدال وفق أحكام الشريعة، بحسب حكمت، وفي بداية عام ١٣١٣ ق / ١٩٣٤ م صدق عليه مجلس البرلمان بل إنه ترافق بموافقة الشعب ورجال الدين (حكمت، ٢٥٣٥: ٢٠٠). وبغض النظر عن

التغييرات الطفيفة المذكورة، فقد أقر القانون عام ١٣٢٨ ق / ١٩١٠ م. ظلت وزارة التربية والتعليم والأوقاف قائمة حتى ديسمبر ١٩٣٤م. في ديسمبر من ذلك العام، وافق مجلس البرلمان على قانون آخر يتكون من ١٠ مواد و ٧ ملاحظات ودخل حيز التنفيذ. كما أقر مجلس الوزراء هذا القانون ولوائحه بتاريخ ١٩٣٥/٥/٣م، وتمت صياغته في ٦ فصول و ٧٦ مادة. كما ناقش القانون أيضاً قسم الأبحاث والمنظمات ذات الصلة. يتكون القانون من ٣٣ مادة وتمت الموافقة عليه في نفس التاريخ (جريدة اخگر، ١٣١٤: ٤ و ٥). بعد ذلك، تم إنشاء المديرية العامة للأوقاف في وزارة الثقافة. في المدن، كانت شؤون الأوقاف تدار أيضًا في قسم الثقافة أو مباشرة في دائرة تسمى الأوقاف (رياحي ساماني، ١٣٧٨: ٣٤). ووفقًا لهذا القانون، فقد أجاز قانون الأوقاف لعام ١٩٣٥م الإشراف على دخل الأوقاف من خلال مزادات الإيجار من قبل المتولي أو بموافقة إدارة الأوقاف مع مراعاة الأسس التالية:

"١- يجب أن يتحمل المستأجر قدر الإمكان الضرر الذي لحق بالوقف؛ ٢ - يجب الحصول على كفيل معتمد من طرف المستأجر، لكن ضرورة الحصول على كفيل في حالة الدوائر الحكومية وشركات الرعاية تخضع لتقدير وزارة التربية والتعليم؛ ٣. لا يحق للمستأجر النقل للغير إلا بإذن كتابي من المتولي وإدارة الأوقاف؛ ٤- تحديد الحد الأدنى للإيجار (في إعلان المزاد)؛ ٥- تحديد المدة التي يجب ألا تزيد على عشر سنوات؛ ٦- يجب أن يكون عقد الإيجار رسمياً إلا في مكان لا يوجد فيه كاتب بالعدل "(مجموعة قوانين وأنظمة الأوقاف، ١٣٤٣: ٥٩-٦٠).

بعد الإعلان عن هذا القانون، ازداد الإعلان عن المزادات في صحف طهران والمدن الأخرى بشكل ملحوظ.

في عام ١٩٣٧م وبموافقة القانون المدني ووفقًا للمادة ١ منه، اضطر أصحاب الأراضي الزراعية إلى فلاحة أراضيهم. في حالة الوقف، أوكلت هذه المهمة إلى المتولي أو نائبه، لكن هذا القانون لم يتم تنفيذه بسبب بعض المشاكل الفنية (رياحى سامانى، ١٣٧٨: ٣٤). في بداية عام ١٩٤١م، وافق المجلس الثاني عشر على الخطة السابقة لاستخدام الوقف الخاص، والتي كانت قيد النسيان بسبب المصلحة. وبحسب هذا القانون قامت وزارة المالية ببيع الأوقاف مثل الأراضي الخالصة، واستغلتها في الأعمال الخيرية، وبذلك ينتهي الوقف نهائياً (عاقلي، ١٣٧١: ١٠٤).

على الرغم من إلغاء هذا القانون بعد فترة وجيزة (سليمی‌فر، ١٣٧٠: ١١) إلا أن الموافقة عليه أظهرت بشكل أساسي وجهة نظر النظام في الأوقاف. كان الإشراف الحكومي مفرطاً على الأوقاف ومنع رجال الدين من إدارتها بطريقة لا تحدد استخداماتها فحسب، بل تبيعها أحيانًا. بسبب ذلك، تعذر استخدام العديد من الأوقاف العامة التي كانت مخصصة قبل ذلك لأمور مثل الصيام والتعزية (منظورالأجداد، ٢٠٠١: ٣٦). أي أنها لم تستطع تلبية الاحتياجات المحددة للواقفين، فوقعت إدارة بعض الأوقاف في يد وزارة التربية والتعليم، واغتصب الباقي من قبل آخرين. بالطبع، سجل آخرون أيضًا العديد من الأوقاف باسمهم بذريعة أنه إذا كانت الحكومة تشرف على الوقف، فلن تصل إيراداته إلى النفقات المطلوبة (لمبتون، ١٣٤٥: ٤٢٢). أثرت هذه التغيرات والتحولات الكبيرة في عهد رضاشاه على البلاد التي كانت مليئة بالأوقاف على الدوام، وجعلتها مختلفة عن العصور السابقة. يمكن رؤية أهم جوانب هذا التغيير في خروج الوقف من أيدي رجال الدين وإضفاء الطابع الحكومي عليها ثم تحولها إلى قانونية.

٢.٤ عزل متولي الأوقاف

كان يتم تعيين نائب المتولي من قبل الحكومة وكان منفذ السياسات ذات الصلة في ذلك الوقت. في عهده، لم يكن رضاشاه يرحم حتى أوقاف العتبة الرضوية المقدسة. خلال الحكم البهلوي، عين الشاه نفسه متولياً للعتبة الرضوية المقدسة وعين لنفسه نائباً. كان أول نائب لمتولي العتبة الرضوية المقدسة في عهد رضاشاه محمد والي خان أسدي. (مجموعة وثائق معهد التاريخ الإيراني المعاصر، شكل رقم ١)، اتخذ أسدي العديد من الإجراءات فيما يتعلق بأوقاف العتبة الرضوية المقدسة ولم يسمح بإفساد أي من الأوقاف المهمة. كانت هذه القضية مقلقة حتى بالنسبة لرضاشاه نفسه. وطالما كان أسدي نائب المتولي، فإنه لم يسمح بإرسال الذهب والمجوهرات الموجودة في العتبة الرضوية المقدسة إلى البلاط. كانت هذه نقطة مهمة لرضاشاه للغاية. بعد إقالة أسدي من هذا المنصب، تم تعيين پاكروان نائبًا للمتولي (مجموعة وثائق العتبة الرضوية المقدسة، رقم السند ١٠٠٠٨٩/٦٢: ١). أرسل پاكروان كل الذهب والمجوهرات من العتبة الرضوية المقدسة إلى رضاشاه (سوزنچی، ١٣٨٧: ٢٥٤).

٣.٤ تغيير مصادر دخل الأوقاف في تعزيز سلطة الأسرة البهلوية ومراقبة استهلاك دخل الوقف

ومن هذه الأوالموقوفات يمكن الإشارة إلى استيلاء الحكومة على الموقوفات، والذي يقابل الاستيلاء التقليدي على الموقوفات. في الاستيلاء التقليدي، يتم الاستيلاء على بعض أراضي الوقف بسبب عدم وجود وثائق تسجيل قوية أو الجهل العام أو عدم وجود رقابة مناسبة، ولكن في الاستيلاء الحكومي الذي شوهد في زمن رضاشاه، يتم أخذ الأراضي والمراعي الوقفية من قبل الحكومة وتبنى فيها المنشآت والمباني الحكومية (علوي، ١٣٩٠: ٦٢). ومن الأمثلة على ذلك إساءة استخدام أوقاف جامع الخور في سمنان (ساكما، وثيقة رقم ٢٩٣/١٩١٢، ١٧-٢٩)، حيث ذكر أن الحاج ميرزا كريم خان فاطمي، وكيل ميرزا أبوالقاسم نراقي، متولي وقف الحاج ميرزا أبوالحسن في نائين، وميرزا محمد سيف العلماء كانوا مشرفين على الوقف واستغلوه لمصلحتهم الشخصية ولم ينفقوا دخله على الموقوف عليه وهم أقرباء الواقف (ساكما، وثيقة رقم ٢٥٠٠٠١٠٧٣)، وشكوى علي أكبر مسؤول الموقوفات، وطلب إعادة الموقوفات إلى الأوقاف (المكتبة والمتحف ومركز وثائق مجلس الشورى الإسلامي، وثيقة رقم ١١/٢/٣٢/١/١٠٣)، أثناء تأجير الأراضي الوقفية لشركة خراسان للزراعة، كما تم تأجير أراضي سادات رضوي بما في ذلك أرض الحاج قائم مقام رضوي. كما اشتكى حول ذلك في رسالة إلى العتبة الرضوية المقدسة وطالب بإعادة هذه الأراضي الموقوفة (مجموعة وثائق العتبة الرضوية المقدسة، رقم العقار ١٠٢٧٣١/١).

٥. منع الضرب بالسلاسل في المحرم وفرض قيود على العزاء في هذا الشهر

تعتبر إقامة الشعائر الدينية من الحالات التي تم وقف الكثير من الأموال والممتلكات لها، لكن رضاشاه منعها. في أعقاب السياسة غير الدينية المتمثلة في منع مراسم الحداد والأناشيد الدينية، فرضت الحكومة قيودًا مثل الحصول على إذن من الحكومة لإقامة مراسم العزاء والأناشيد الدينية (منظورالأجداد، ٢٠٠١: ٣٦)، وملاحقة الضرب بالقامة (ساكما، وثيقة رقم ٢٩١٠٠٠٣٣٤٨) وتوقيف منشدي اللطميات والعزاء (ساكما، وثيقة رقم ٢٩١٠٠٠١٨٦٠) وغير ذلك.

ومن الأمور الأخرى التي تم أخذها في الاعتبار في هذه الفترة الحفاظ على الآثار التاريخية، ولأن العديد من المساجد والمدارس القديمة تم اعتبارها وتسجيلها ضمن المباني التاريخية للبلاد، فقد تم حظر السفر وصلاة الجماعة وإقامة الطلاب فيها. تم إغلاق هذه الأماكن معظم العام أو فتحها في المناسبات الخاصة مثل فترات زيارة السياح والفنانين. ولم تستثنى أية من المدن التي يوجد بها العديد من المساجد والمدارس القديمة التي كان معظمها موقوفاً من هذا القانون.

منع إصدار تأشيرات الدخول إلى مكة المكرمة والمزارات المقدسة لمن أراد زيارة هذه الأماكن. أصرت الحكومة في ذلك الوقت على أن الأموال التي تذهب إلى العراق العربي من الأفضل أن يتم إنفاقها على التكاليف الضرورية في إيران نفسها. على سبيل المثال، اشترى الحاج أبوالحسن خان سيف بور، حاكم كاشان، العديد من القرى حول نائين، ولأنه لم يكن لديه أطفال، فقد وقفها لحالات مثل الأقارب المحتاجين، ١٠ أيام من الأناشيد الدينية، وإضاءة ضريح الإمام الحسين والإمام علي، وإرسال ١٠ عباءات من نائين سنويًا إلى العلماء والمجتهدين من الدرجة الأولى في النجف وأصفهان وكانت الحكومة تصر على إنفاق الأموال على مدارس جديدة في نائين بدلاً من إنارة ضريح الإمام الحسين والإمام علي. لكن في السنوات الأولى لم تنجح الحكومة في ذلك بسبب احتجاجات الناس، وأخيراً وبعد أن تمكنت من السيطرة الكاملة على الأوقاف عام ١٩٣٩م، (سيف‌پور فاطمي، ١٣٧٨: ٦٣٩-٦٣٨) قامت بتطبيق ذلك.

٦. تراجع الوقف وتحول الموقوفات إلى قانونية

في عهد رضاشاه (١٣٠٤-١٣٢٠ ش) وبسبب سياساته الرامية لتحديث البلاد، خضع الوقف بلا شك لتغييرات وتحولات مهمة. كانت معظم الأوقاف في ذلك الوقت تحت إشراف إدارة الأوقاف. من أجل الحصول على الكشف الدقيق لإيرادات الوقف ونفقاته، فقد وضع رضاشاه تحت سيطرته وحول دخله إلى ميزانية وزارة التربية والتعليم (آبراهاميان، ١٣٨٣: ١٧٥). ورغم أن هذه الإيرادات استُخدمت في غير الحالات المحددة في الوقف،

على سبيل المثال، في أوقاف مثل مسجد الإمام، ومسجد شيخ لطف‌الله وغيرها كان يتم إنفاق الدخل على طلبة العلوم الدينية في تلك الاماكن ثم أصبحت تنفق على إعمار القرى (سيف‌پور فاطمى، ١٣٧٨: ٦٤٠). كما أن المشكلة الأساسية لإدارة الأوقاف هي إعداد وكتابة موازنة الوقف التي كان يتم فيها تدون دخل الموقوفات حسب كشوف الوقف وكان على المتولي صرفها برأي إدارة الأوقاف وإلا كانت باطلة (اخگر، ١٣١٦: ١). في الفترة قيد المناقشة، بالإضافة إلى إحجام المتولين وخرقهم للقانون، كان تدخل بعض الأشخاص في شؤون الأوقاف أيضًا أحد قضايا ومشاكل إدارة الأوقاف في المدن. اشتكى شخص غير مسؤول في احدى مناطق اصفهان اسمه جرقويه من الاستيلاء على الوقف (ساكما، وثيقة رقم ٢٩٠٠٠٧٨١٢) من قبل رئيس أوقاف قوچان بخصوص مصادرة عقار والده (الموقوف مكتبة ومتحف ومركز وثائق مجلس الشورى الإسلامي وثيقة رقم ١٠/١٤٨/١٣/١/٤٢٥)، وهناك الشكوى التي أرسلها حسين كريم‌زاده من كرمان إلى بلاط رضاشاه بهلوي بخصوص التصرف بالتكية الموقوفة والتي كان يتولاها نعمت الله الملقب بناصر الممالك (ساكما، وثيقة رقم ٢٩٨/٨٣٣٧٠).

والشيء الآخر الذي يمكن ملاحظته في هذه الفترة هو الإعلان عن مزادات الوقف في الصحف. كما ورد في القسم الخاص بالقوانين، ووفقًا لأنظمة قانون الوقف المصادق عليه بتاريخ ٣ مايو ١٩٣٥م، يجوز مراقبة دخل الأوقاف عن طريق المزايدة من قبل المتولي أو موظف إدارة الأوقاف مع مراعاة الأصول والشروط المذكورة سابقًا.

بشكل عام، حاول رضاشاه أولاً بحذر ثم حاول بلا رحمة استخدام الأوقاف لأغراض أخرى؛ وعلى الرغم من معارضة رجال الدين والعلماء لهذا الأمر، إلا أنه لعب دورًا فعالاً للغاية في تقنين الأوقاف.

٧. النتائج

مع تشكيل الحكومة البهلوية ورؤية حكام هذه السلالة لموضوع الدين وفكرة تحقيق الحضارة الأوروبية (شبه الحداثة) رفع شعار الدين يعيق التقدم، حاول النظام السيطرة على

المؤسسة الدينية مثل المؤسسات الثقافية الأخرى. بالاعتماد على جيش وتنظيم إداري قوي تحت سيطرة الحكومة المركزية، بدأ الحاكم البهلوي الأول سياسته في التغريب وإزالة الإسلام، ومع الإصلاحات القضائية، وسيطر على التعليم الذي كان على أساس القوانين والمعتقدات الدينية. ألحقت حكومة بهلوي الأولى أضرارًا جسيمة باستقلال السلطة القضائية، على الرغم من إصلاح القضاء تمامًا، ونضجت عملية علمنة القضاء، لا سيما بسبب جهود علي أكبر داور الذي حاول تخليص القضاء من النمط القديم. ومع ذلك، وبسبب الطبيعة الاستبدادية للنظام، لم يكن القضاء الجديد قادرًا على تعميم وتنفيذ العدالة وإعمال الحقوق. ومن النقاط الجديرة بالملاحظة في هذه التطورات القضائية أن الإنجاز البشري الجديد في الشؤون القضائية حل محل الأسلوب التقليدي القائم على المصادر الدينية، بينما تمت إعادة النظر في المنطق الديني وإعادة بنائه والحكم عليه من خلال القواعد والأنظمة المتفق عليها، وهو أمر متجذر في الأعراف الدينية المشتركة لهذه المنطقة. وهكذا، تم اتباع سياسة إبعاد رجال الدين عن القضاء وكذلك الأمور الاجتماعية الأخرى. زادت الإيرادات الحكومية وانخفضت عائدات رجال الدين بسبب الرقابة والسيطرة الكاملة على الأوقاف من قبل حكومة بهلوي. وبسن القوانين، وضعت أموال الأوقاف التي كانت تحت سيطرة رجال الدين وإشرافهم، تحت إشراف مؤسسة الأوقاف وتزعزعت أسس الاستقلال المالي لرجال الدين، ولم ينتج عن ذلك سوى الإضرار بالأوقاف، وإعاقة عملية الوقف والحد من بعض الشعائر الدينية مثل العزاء. خلال هذه الفترة، استولى رضاشاه على ممتلكات الأوقاف واستولت عليها الحكومة، وانتشر الاستيلاء على الأوقاف، مما أدى إلى إخفاء الأوقاف، ونتيجة لذلك، قلة ثقة الناس في الوقف وحجم الأوقاف. لقد أضر ذلك بشدة بمكانة الدين وبالتالي نفوذ رجال الدين وقوتهم في المجتمع والسياسة الإيرانية. تمثلت إصلاحات رضاشاه الأخرى في محاولة نزع الإسلام من المجتمع الإيراني، والتجنيد الإجباري، وحظر الحجاب، وارتداء الزي الرسمي، وما إلى ذلك، مما وجه ضربة أخرى إلى المجتمع الديني الإيراني.

الملاحق

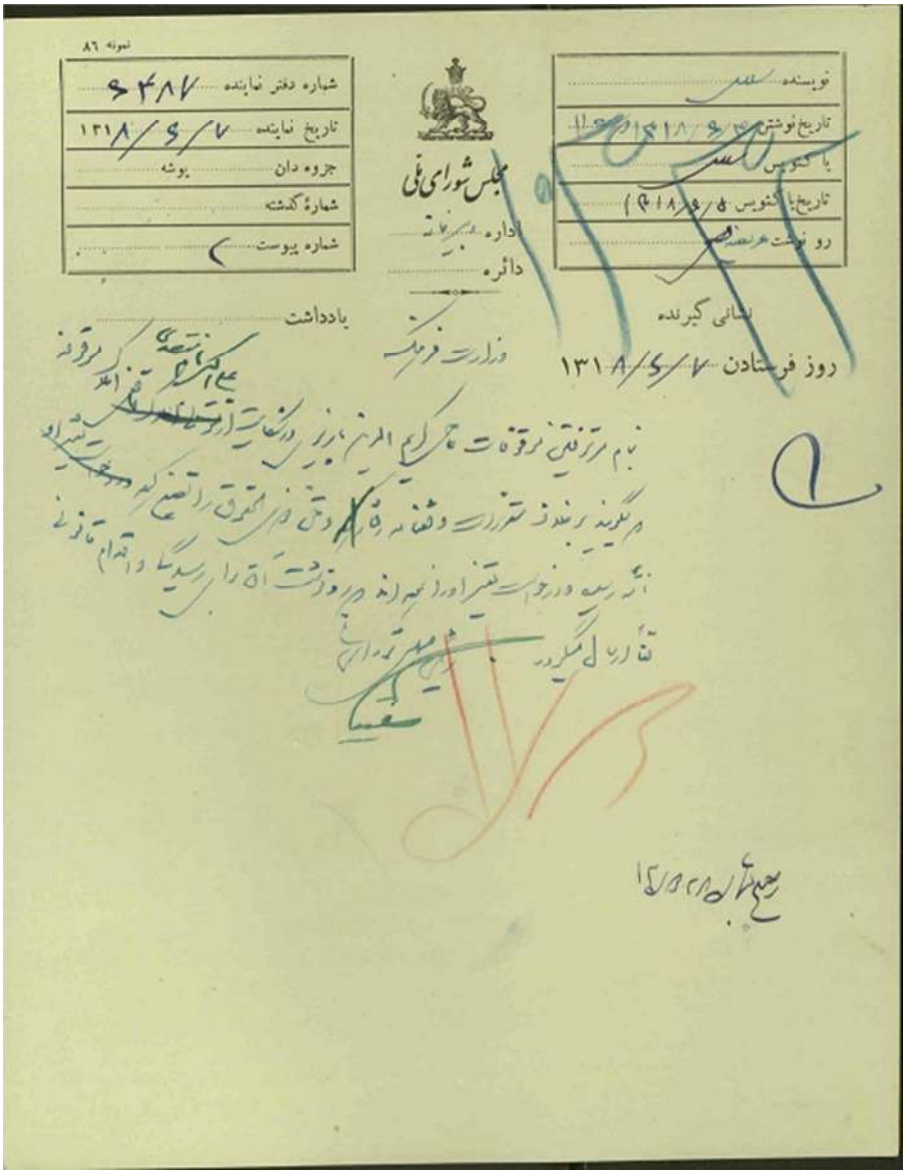

الوثيقة رقم: ١٠/١٤٨/١٣/١/٤٢٥

موضوع حول موقوفات الحاج كريم الدين.

المصدر: متحف ومكتبة مجلس الشورى الإسلامي.

وزارت داخله

(حکومت سمنان و توابع)

سواد مورخه ۱۳۳۱

الوثيقة رقم: ۱۹۱۲/۲۹۳ص۱۵

الموضوع: الاستيلاء على الموقوفات المخصصة لترميم وإنارة جامع خور.

المصدر: المؤسسة الوطنية للمستندات.

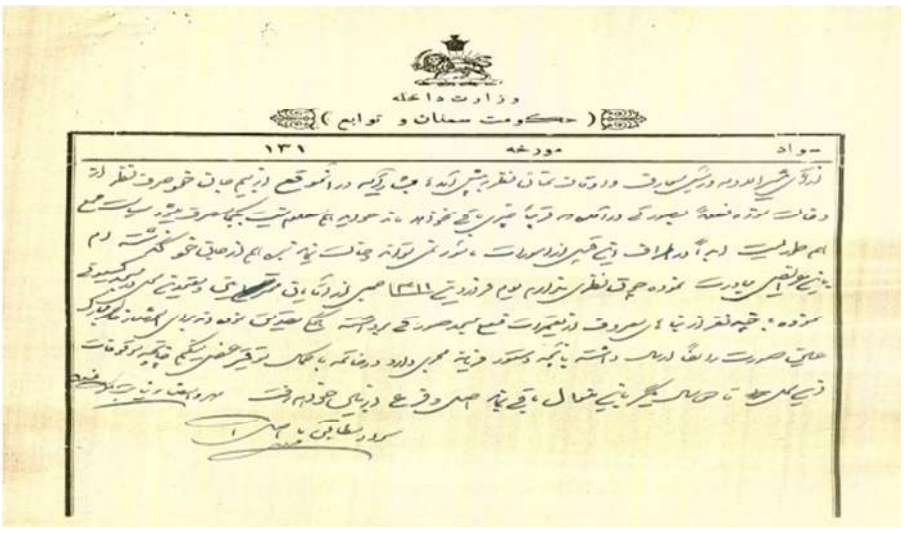

وزارت داخله

(حکومت سمنان و توابع)

سواد مورخه ۱۳۳۱

الوثيقة رقم: ۱۹۱۲/۲۹۳ص۱۶

الموضوع: الاستيلاء على الموقوفات المخصصة لترميم وإنارة جامع خور.

المصدر: المؤسسة الوطنية للمستندات.

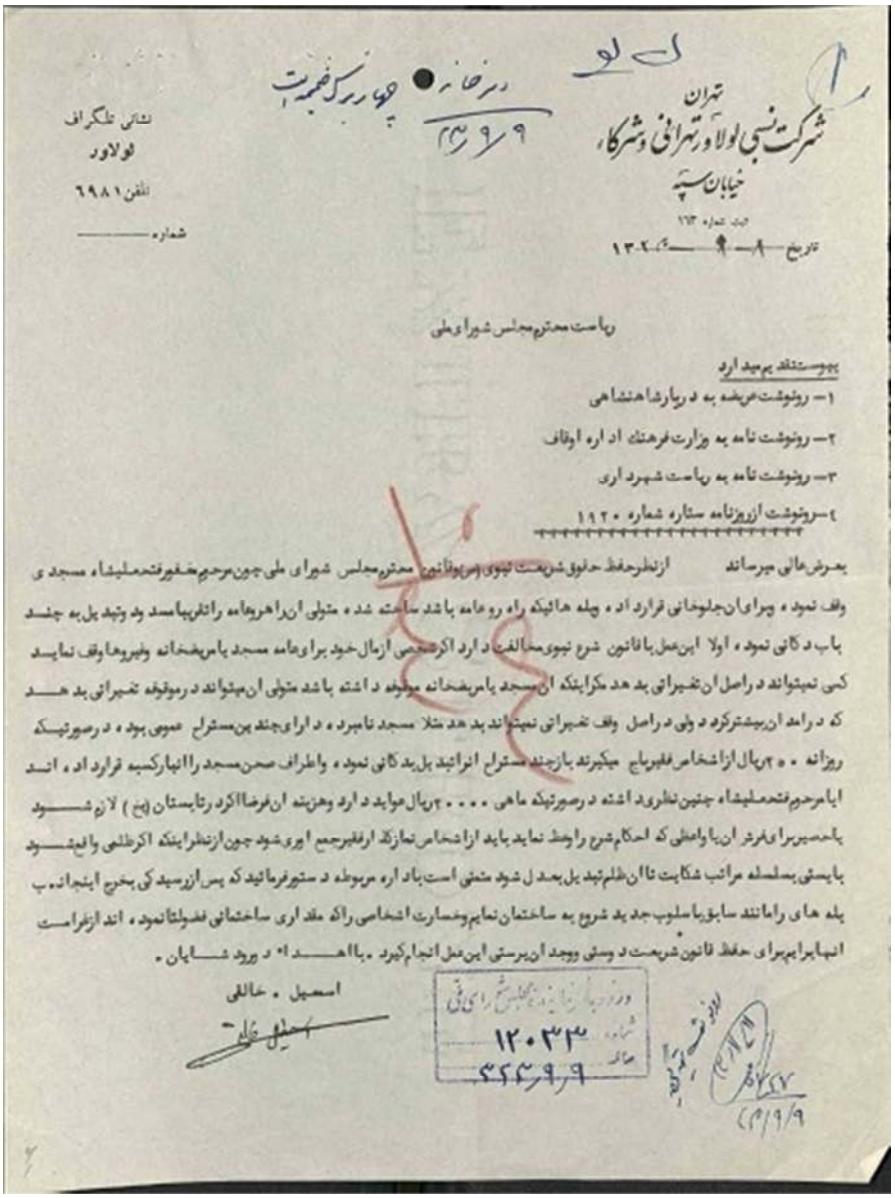

تهران
شرکت نسبی لولاور تهرانی وشرکاء
خیابان سپه
تلفن شماره ۶۹۸۱
تاریخ ۱۳۰۲
شماره

نشانی تلگراف
لولاور
تلفن ۶۹۸۱
شماره

ریاست محترم مجلس شورای ملی

پیوست تقدیم میدارد
۱- رونوشت عریضه به دربار شاهنشاهی
۲- رونوشت نامه به وزارت فرهنگ اداره اوقاف
۳- رونوشت نامه به ریاست شهرداری
۴- رونوشت از روزنامه ستاره شماره ۱۹۲۰

بعرض عالی میرساند ازنظر حفظ حقوق شریعت نبوی و مروتان محترم مجلس شورای ملی چون مرحوم مغفور فتحعلیشاه مسجدی وقف نموده و پیرامون جلوخانی قرار داده چله هائیکه راه روعامه باشد ساخته شده متولی ازراهروعامه راتاقریبامسجد وتبدیل به چند باب دکانی نموده اولا این عمل باقانون شرع نبوی مخالفت دارد اگرشخصی ازمال خود براوعامه مسجد یامریضخانه وغیروهاوقف نماید کسی نمیتواند دراصل آن تغییراتی بدهد مگراینکه آن مسجد یامریضخانه موقوفه داشته باشد متولی آن میتواند درموقوفه تغییراتی بدهد که درآمد آن بیشترگردد ولی دراصل وقف تغییراتی نمیتواند بدهد مثلا مسجد نامبرده دارای چند پن مستراح عمومی بوده درصورتیکه روزانه ۵۰ ریال ازاشخاص مغفریاج میگیرند بازچند مستراح انرا تبدیل بدکانی نموده واطراف صحن مسجد راانبارکسبه قرارداده اند ایامرحوم مغفرفتحعلیشاه چنین نظرداشته درصورتیکه ماهی ۱۵۰۰ ریال میاید دارد وهزینه آن غرضا اگرد رتابستان (یخ) لازم شود یاحصیربرای فرش آن یاوسائلی که احکام شرع راحفظ نماید باید ازاشخاص نمازگذار اخذگردد جمع آوری شود چون ازنظرانیکه اگرظلمی واقع شود بایستی بسلسله مراتب شکایت تاازظلم تبدیل بعدل شود متعلق است باداره مربوطه دستورفرمائید که پس ازرسیدگی بخرج اینجانب پله های رامانند سابق باسلوب جدید شروع به ساختمان نمایم وخسارت اشخاصی راکه مقداری ساختمانی فضولتا نموده اند ازغرامت انهابرابرای حفظ قانون شریعت دوستی ووجدان پرستی این عمل انجام گیرد. باامید ورود شایان.

اسمعیل . خالقی

ورودی بایگانی مجلس شورای ملی
شماره ۱۲۰۳۳
مورخ ۲۲۲۹/۹

۲

الوثيقة رقم: ١٢٠٣٣

الموضوع: شكوى اسماعيل خالقي حول التغييرات وكسب الدخل من موقوفة فتح علي شاه.

المصدر: متحف ومكتبة مجلس الشورى الإسلامي.

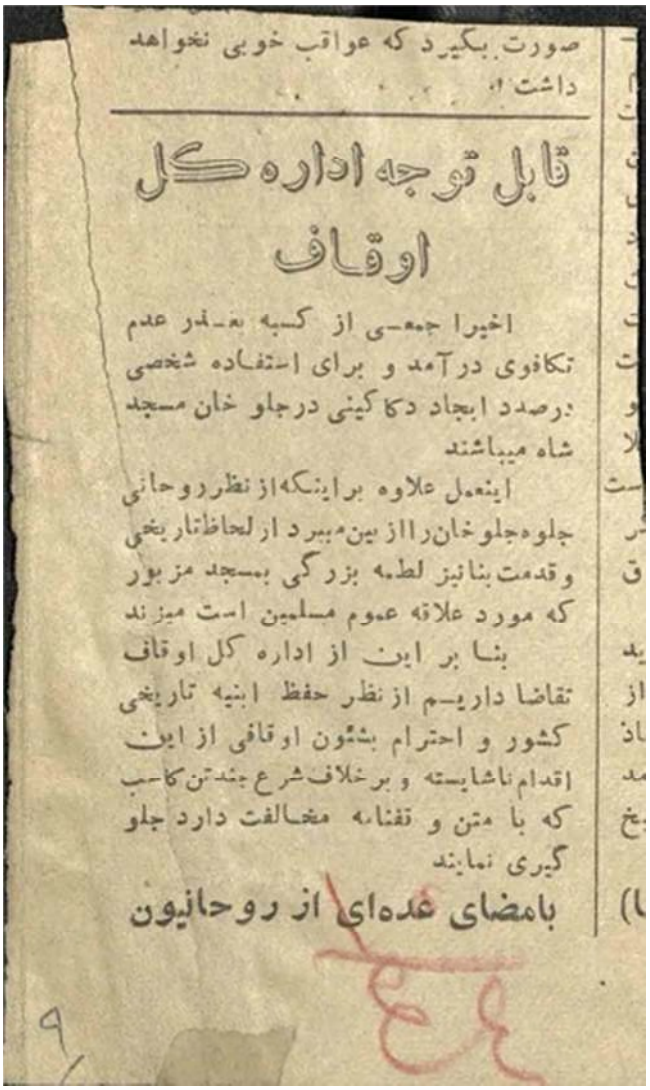

صورت بگیرد که عواقب خوبی نخواهد داشت.

قابل توجه اداره کل اوقاف

اخیرا جمعی از کسبه بعذر عدم تکافوی درآمد و برای استفاده شخصی درصدد ایجاد دکاکینی درجلو خان مسجد شاه میباشند

اینعمل علاوه براینکه از نظر روحانی جلوه جلوخان را از بین میبرد از لحاظ تاریخی وقدمت بنا نیز لطمه بزرگی بمسجد مزبور که مورد علاقه عموم مسلمین است میزند

بنا بر این از اداره کل اوقاف تقاضا داریم از نظر حفظ ابنیه تاریخی کشور و احترام بشئون اوقافی از این اقدام ناشایسته و برخلاف شرع جلوگیری نمایند

بامضای عده‌ای از روحانیون

الموضوع: إعلان حول الاستعمال الشخصي لعدد من الكسبة امام خان مسجد شاه.

المصدر: متحف ومكتبة مجلس الشورى الإسلامي.

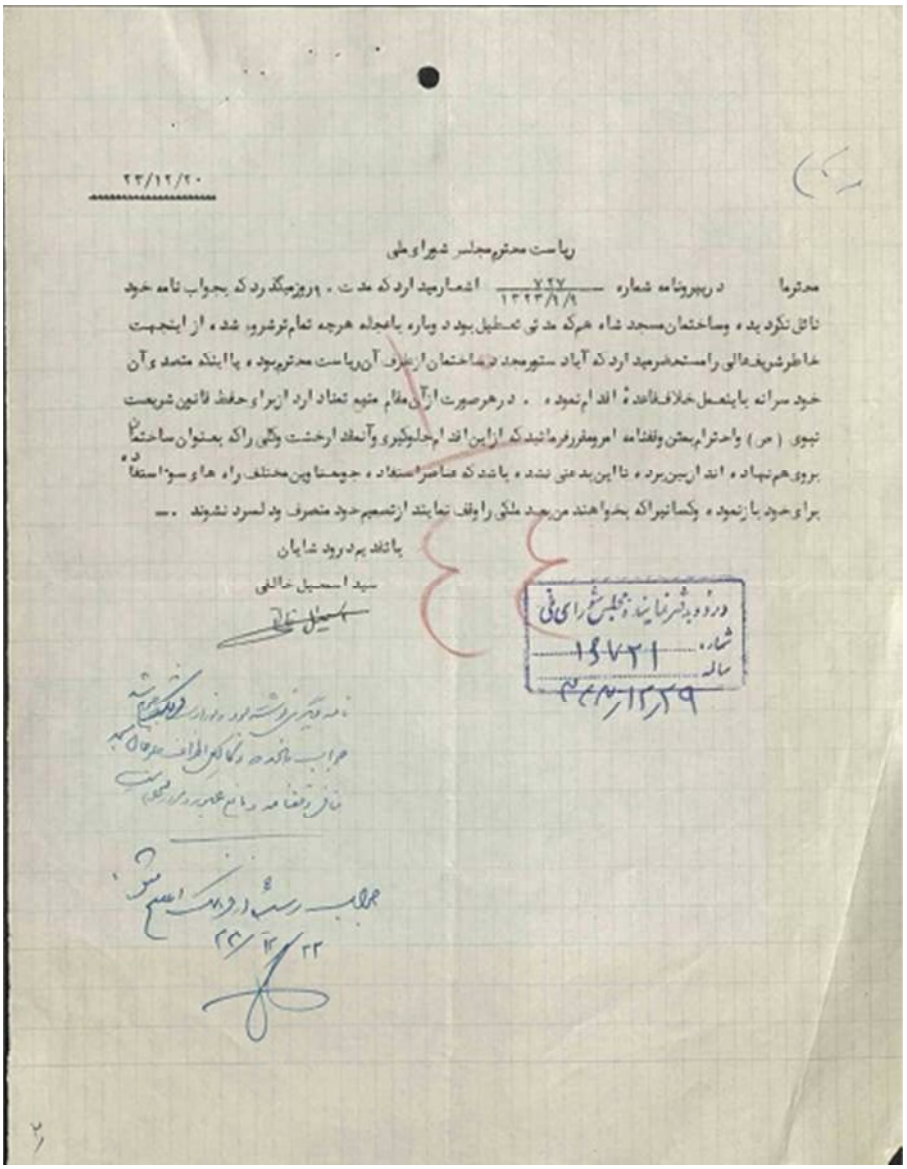

۲۳/۱۲/۲۰

ریاست محترم مجلس شورای ملی

محترما در پیرو نامه شماره ۷۲۷ / ۱۳۲۳/۸/۹ اشعار میدارد که مدت ۰ روز میگذرد که بجواب نامه خود نائل نگردیده و مساختمان مسجد شاه هرکه مدتی تعطیل بوده و باره باجاده هرچه تمام ترشود، شده و از اینجهت خاطر شریف عالی را مستحضر میدارد که آیا دستور میدهید در ساختمان از طرف آن ریاست محترم بوده و یا اینکه متصدی آن خود سرانه باینعمل خلاف قاعده اقدام نموده ۰ در هرصورت از آن مقام منیع تقاضا دارد از برای حفظ قانون شریعت نبوی (ص) و احترام بحق و قضاء امر و مقرر فرمائید که از این اقدام جلوگیری و آنعده از خشت و گلی را که بعنوان ساختمان بروی هم نهاده اند از بین برده تا این بدعتی نشده و باشد که عناصر استفاده جویمتاین مختلف راه هاو سوء استفاده برای خود باز نموده و یکسانیراکه بخواهند من بعد ملکی را وقف نمایند از تصمیم خود منصرف و دلسرد نشوند ۰ —

پایدار باد وجود شما یان

سید اسمعیل غالبی

ورود در دفتر نمایندگی مجلس شورای ملی
شماره ۱۶۷۲۱
سال ۱۳۲۹/۱۲/۲۹

الوثيقة رقم: ١٦٧٢١

الموضوع: حول مبنى مسجد شاه.

المصدر: متحف ومكتبة مجلس الشورى الإسلامي.

المصادر والمراجع

وثائق الأرشيف

اسناد وزارت امور خارجه: کارتن ۲۲- پاکت ۷- ص ۳۲.

سازمان اسناد و کتابخانه ملی ایران (ساکما): سند شماره ۲۹۳/۱۹۷۳٤- سند شماره ۲۹٦/۲٦۱۵۲ – سند شماره ۲۹۰۰۰۷۸۱۲- سند شماره ۲۹۳/۱۹۱۲- سند شماره ۲۵۰۰۰۱۰۷۳- سند شماره ۲۹۸/۸۳۳۷۰- سند شماره ۲۹۱۰۰۰۳۳٤۸- سند شماره ۲۹۱۰۰۰۱۸٦۰- سند شماره ۲۹۱۰۰۳۲۱٤- سند شماره ۲۹۱۰۰۵٦۷ – سند شماره ۲۹۷/۰۲۱٦۷۵.

سازمان اوقاف و امور خیریه، دفتر اسناد و شناسایی موقوفات، سند شماره ٦٦٤.

مجموعه اسناد آستان قدس، سند شماره اموالی ۱۰۰۰۸۹/٦۲. سند شماره اموالی ۱۰۲۷۳۱/۱.

مجموعه کتابخانه، موزه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی: سند شماره ۱۱/۲/۳۲/۱/۱۰۳– سند شماره ۱۰/۱٤۸/۱۳/۱/٤۲۵– سند شماره ۱۲۰۳۳ – سند شماره ۱٦۷۲۱.

الكتب

آبراهامیان، یرواند (۱۳۸۳ش). ایران بین دو انقلاب، ترجمه: احمد گل‌محمدی و محمدابراهیم فتاحی، طهران: نی.

آدمیت، فریدون (۱۳۵۱ش). اندیشهٔ ترقی و حکومت قانون سپهسالار، طهران: خوارزمی.

ا.ک.س.لمبتون (۱۳٤۵ش). مالک و زارع در ایران، ترجمه: منوچهر امیدی، طهران: بنگاه نشر و ترجمهٔ کتاب.

ا.ک.س.لمبتون (۱۳۷۵ش). ایران عصر قاجار، ترجمه: سیمین فصیحی، مشهد: جاودان مهر.

ازغندی، علیرضا (۱۳۸۲ش). تاریخ تحولات سیاسی و اجتماعی ایران ۱۳۲۰–۱۳۵۷، طهران: سمت.

اورسل، ارنست (۱۳۸۲ش). سفرنامهٔ اورسل، ترجمه: علی‌اصغر سعیدی، طهران: زوار.

حکمت، علی‌اصغر (۲۵۳۵). سی خاطره از عصر فرخندهٔ پهلوی، بی‌جا: شرکت چاپ پارس.

حلاج، حسن (۱۳۳۵ش). تاریخ تحولات سیاسی ایران در قرون معاصر، طهران: جعفری.

خلیلی‌خو، محمدرضا (۱۳۷۳ش). توسعه و نوسازی ایران در دورهٔ رضاشاه، طهران: جهاد دانشگاهی.

دولت‌آبادی، یحیی (۱۳۷۱ش). حیات یحیی، جلد ۱، طهران: عطار.
راوندی، مرتضی (۱۳۵۹ش). تاریخ اجتماعی ایران، جلد ٤، طهران: امیرکبیر.
رضایی، امید (۱۳۹۰ش). درآمدی بر اسناد شرعی دورهٔ قاجار، طهران: پژوهشگاه علوم انسانی.
رنه دآلمانی، هانری (۱۳۳۵ش). سفرنامه از خراسان تا بختیاری، ترجمه: محمدعلی فره‌وش. طهران: امیرکبیر.
ریاحی سامانی، نادر (۱۳۷۸ش). وقف و سیر تحولات قانون‌گذاری در موقوفات، شیراز: ا نوید.
سالنامه وزارت معارف (۱۳۱۳-۱۳۱٤ش). بی جا: بی نا.
سلیمی‌فر، مصطفی (۱۳۷۰ش). نگاهی به وقف و آثار اقتصادی ـ اجتماعی آن، مشهد: آستان قدس رضوی.
سیف‌پور فاطمی، فرج‌الله (۱۳۷۸ش). آیینهٔ عبرت (خاطرات دکتر سیف‌پور فاطمی)، به کوشش علی دهباشی، طهران: شهاب ثاقب و سخن.
شجیعی، زهرا (۱۳۷۲ش). نخبگان سیاسی ایران از انقلاب مشروطیت تا انقلاب اسلامی، جلد ۱، طهران: سخن.
شفقی، سیروس (۱۳۸۱ش). جغرافیای اصفهان، اصفهان: دانشگاه اصفهان.
عاقلی، باقر (۱۳۷۱ش). خاطرات یک نخست‌وزیر، طهران: علمی.
کاساکوفسکی، ولادیمیر (۱۳٤٤ش). خاطرات کلنل کاسا کوفسکی، ترجم: عباسقلی حلبی، طهران: امیر کبیر.
کاشف‌الغطاء، جعفربن‌خضر (بی تا). کشف‌الغطاء عن مهمات‌الشریعه‌الغراء (طبع قدیم)، اصفهان: مهدی.
کرمانی، ناظم‌الاسلام (۱۳٦۱ش). تاریخ بیداری ایرانیان، به اهتمام علی‌اکبر سعید سیرجانی، طهران: مؤسسهٔ انتشارات آگاه.
مجموعه قوانین و آیین‌نامه‌های اوقاف (۱۳٤۳ش). طهران: ادارهٔ کل اوقاف.
مجموعه قوانین و مصوبات دورهٔ هشتم قانون‌گذاری (بی تا). طهران: چاپخانهٔ مجلس.
مستوفی، عبدالله (۱۳۷۷ش). شرح زندگی من. جلد ۲. طهران: زوار.
مطبعه‌چی اصفهانی، سید مصطفی (۱۳۹۲ش). وقف کارآمد. طهران: دبیرخانه شورای عالی انقلاب فرهنگی.
ملکم، سرجان (۱۳۸۳ش). تاریخ ایران، ترجم: حیرت، جلد ۱، طهران: سنایی.

منظورالاجداد، محمدحسین (۱۳۷۰ش). سیاست و لباس (گزیدهٔ اسناد متحدالشکل شدن البسه ۱۳۰۷–۱۳۱۸)، طهران: سازمان اسناد ملی.

نفیسی، محمدرضا (۱۳۷۱ش). نگاهی به سیر اندیشهٔ اقتصادی در عصر پهلوی، طهران: طرح نو.

المقالات

احمد ملکی، رحمان (۱۳۷۷ش). «سقاخانه‌های قدیمی تهران»، فصلنامهٔ میراث جاویدان، ش ٢٤ و ٢٣، صص ٨٤–٨٩.

پویا، حسن (۱۳۸۹ش). «وقف در اندیشه و آثار امام خمینی»، نشریه وقف میراث جاویدان. انتشارات سازمان اوقاف. ش ۷۰، ص١٦.

علوی، یوسف (۱۳۹۰ش). «موقوفه‌خواری قدیم و موقوفه‌خواری جدید»، ویژه‌نامهٔ تحلیلی دفتر پژوهش فرهنگی خراسان، انتشارات مؤسسهٔ فرهنگی هنری خراسان، ش ۱۸، ص٦٢.

نیک‌مهر، اسدالله (۱۳۹۲ش). «نیت و مصارف واقفان مشهد در دوره پهلوی اول و دوم؛ با تکیه بر وقف‌نامه‌های اداره اوقاف خراسان رضوی و آستان قدس رضوی»، مطالعات اسلامی: تاریخ و فرهنگ، سال ٤٥، ش ۹۱، ص۱۱۰.

الرسائل الجامعية

سوزنچی کاشانی، علی (۱۳۸۷ش). شرح حال و زندگی محمدولی‌خان اسدی، پایان‌نامهٔ کارشناسی‌ارشد، دانشگاه آزاد بجنورد، دانشکده ادبیات.

الجرائد

اخبار ترقی نسوان، مجلهٔ عالم نسوان (بهمن ۱۳۰۵ش)، سال هفتم، شماره ۲.

روزنامهٔ اخگر: شماره ۱۰٤۰، (خرداد ١٣١٤ش)، شماره ۱۰٤۱، شماره ۱۰٤۲، شماره ١٣١٤، ۲۰ مهر ١٣١٦.

آفاق الحضارة الإسلامیة، پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
دوفصل‌نامهٔ علمی (مقالهٔ پژوهشی)، سال بیست‌وسوم، شمارهٔ دوم، پاییز و زمستان ۱۳۹۹، ۱۰۹ – ۱۴۰

واکاوی روش‌های مواجههٔ رضاشاه پهلوی با اوقاف قاجاریه

شهناز شعبانی‌پور*

عباس احمدوند، سینا فروزش*****

چکیده

شاهان قاجار (۱۳۰٤–۱۱۷٤هـ.ش.) را باید در زمرهٔ آن دسته از حاکمان ایران به‌شمار آورد که با عنایت به رواج دینداری متشرعانه و معیشت‌اندیشانه، پیوسته جانب ظواهر دین را حفظ می‌کردند و به رونق نهادهای دینی چون وقف و مصرف دینی منابع اوقاف توجه داشتند. وقف که البته رواج آن متأثر از متغیر نابسامانی‌های سیاسی نیز است، در عصر قاجار بسیار مورد توجه هیأت حاکمه و عموم مردم بود. با روی کار آمدن رضا شاه که در پی تضعیف هرچه بیشتر نهاد دین به معنای عام و فرو کاستن از نفوذ روحانیت به معنای خاص بود، سلطنت پهلوی درصدد تسلط هرچه بیشتر بر منابع مالی اوقاف برآمد تا هم بر توان مالی و مشروعیت خویش بیفزاید و هم از توان مالی نهاد رقیب – روحانیت – فرو کاهد. پژوهش حاضر با بهره‌گیری از رویکرد زمینه‌شناسی تاریخی و نیز با تکیه بر برخی اسناد برجای مانده، به واکاوی و دسته‌بندی اقدامات رضاشاه در تسلط بر اوقاف عصر قاجار می‌پردازد. این پژوهش نشان می‌دهد که تسلط رضا شاه بر اوقاف قاجاری درواقع بخشی از نقشهٔ کلان او در کنار زدن روحانیت و تداوم دیگر چالش‌های او با آنان در زمینه‌های آموزشی و دادرسی است.

کلیدواژه‌ها: اوقاف؛ قاجاریه؛ رضا شاه؛ مدرنیزاسیون؛ روحانیت شیعه.

---

* دانشجوی دکتری تاریخ دانشگاه آزاد اسلامی، واحد علوم و تحقیقات تهران، ایران، Shahnazshabanipour@gmail.com

** دانشیار گروه تاریخ و تمدن، دانشگاه شهید بهشتی (نویسندهٔ مسئول)، تهران، ایران، a_ahmadvand@sbu.ac.ir

*** استادیار گروه تاریخ دانشگاه آزاد اسلامی، واحد علوم و تحقیقات تهران، ایران، s_forouzesh@srbiau.ac.ir

تاریخ دریافت: ۱۳۹۹/۰۵/۰۱، تاریخ پذیرش: ۱۳۹۹/۰۸/۲۳

Copyright © 2018, IHCS (Institute for Humanities and Cultural Studies). This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International, which permits others to download this work, share it with others and Adapt the material for any purpose